أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي، كلية الحقوق-جامعة الجزائر1، يوم 1 مارس 2020، المنظم من طرف خلية ضمان الجودة لكلية الحقوق-جامعة الجزائر1

الرقمنة في الجامعة والانفتاح على المحيط العلمي، الاقتصادي والاجتماعي: المعوقات والآفاق

The University's digitization and openness to the scientific, economic and social environment: Obstacles and prospects

د/ساسي نجاة
كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
najet0083@yahoo.fr

د/ بن رجدال أمال
كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
amelbenrejdaldroit@gmail.com

تاريخ الارسال:2020/03/14 تاريخ القبول: 2020/03/16 تاريخ النشر: 2020/04/10

الملخص:

تعتبر الجامعة اليوم مؤسسة انتاجية نوعية، إذ تلعب دورا هاما إزاء تهيئة أفراد اكفاء ، فهي تقوم بعدة وظائف، من أهمها : التدريس و التكوين ،اللذان يشكلان الوظيفة الأساسية و الأصلية ذات الصلة بإنتاج الرأس المال البشري، و كذلك مهمة البحث العلمي :باعتبارها وسيلة لمواكبة التحولات السلوكية والمعرفية و الخارجية، حيث يتم بواسطته تهيئة مختلف الحلول لمشاكل المجتمع و حاجياته المتنوعة ، الأمر الذي يجعلها أحد الفاعلين الرئيسيين في إنتاج أفراد بقيمة نوعية مضافة، و هذا لا يتأتى عادة إلا بضمان علاقة مباشرة بالمحيط الاقتصادي، الاجتماعي ، العلمي و الثقافي، و التي لا طالما وصفت بالطابع الخاص، و إذا تعلق الامر بعصرنة هذه العلاقة أصبحت الجامعة في تحد معقد و متنوع الابعاد، لأنها في مواجهة مع متطلبات "اقتصاد المعرفة" الضروري لمجتمع المعلومات أو "مجتمع ذكي".

الكلمات المفتاحية: رقمنة الجامعة، المحيط السوسيو-اقتصادي، اقتصاد المعرفة- مجتمع ذكي-مجتمع المعلومات.

Abstract :

The University is today a productive institution for quality, playing an important role in the creation of competent individuals, as it performs several functions, the most important of which are: teaching and training, which constitute the basic and original function related to the production of human capital, as well as the task of scientific research: as a means of keeping pace with the transformations: Behavioral, cognitive and external, by which various solutions are created for the problems of society and its diverse needs, which makes it one of the main actors in the production of individuals with added quality value, and this can usually only be achieved by ensuring a direct relationship with the economic, social, scientific and cultural

environment, Which has always been described as special, and when it comes to the modernization of this relationship, the university has become a complex and diverse challenge. It is faced with the "knowledge economy" requirements necessary for an "information society" or a "smart society".

Keywords :
University digitization, socio-economic environment, knowledge economy, smart society ,information society.

مقدمة :

تعرف منظمة اليونيسكو "تكنولوجيا التعليم" على انه منحنى نظامي لتصميم العملية التعليمية، وتنفيذها وتقويمها كلها، تبعًا لأهداف محددة نابعة من نتائج الأبحاث في مجال التعليم والاتصال البشري، مستخدمة الموارد البشرية وغير البشرية من أجل إكساب التعليم مزيدًا من الفعالية (أو الوصول إلى تعلم أفضل وأكثر فائدة) ، و تميزها عن مصطلح" تكنولوجيا المعلومات" التي تعني الثورة المرتبطة بصناعة وحيازة المعلومات، وتسويقها وتخزينها واسترجاعها وعرضها وتوزيعها، من خلال وسائل تكنولوجية حديثة ومتطورة وسريعة، بالاستخدام المشترك للحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات الحديثة.

ولما كانت الجامعة تلعب دورا هاما في إعداد الفرد و تكوينه تعليميا، ثقافيا، و مهنيا فذلك من منطلق أنها تقوم بعدة وظائف، من اهمها : التدريس و التكوين ، باعتبارها الوظيفة الأساسية و الأصلية ذات الصلة بإنتاج الرأس المال البشري، كونها مؤسسة انتاجية نوعية ، و كذلك مهمة البحث العلمي باعتبارها وسيلة لمواكبة التحولات السلوكية و المعرفية و الخارجية، حيث يتم بواسطته تهيئة مختلف الحلول لمشاكل المجتمع و حاجياته المتنوعة ، الأمر الذي يجعل الجامعة أحد الفاعلين الرئيسيين في إنتاج أفراد بقيمة نوعية مضافة، و هذا لا يتأتى عادة إلا بضمان علاقة مباشرة بالمحيط الاقتصادي، الاجتماعي ، العلمي و الثقافي، و التي لا طالما وصفت بالطابع الخاص، و إذا تعلق الامر بعصرنة هذه العلاقة أصبحت الجامعة في تحد معقد و متنوع الابعاد ، إذ نحن نعلم أن طبقة الجامعيين و الجامعات ترتكز على ارضية محافظة و يتبنى فيها الكثير من الرقي السلوكي الذي يجعلهما يختلفان و يتميزان عن عالم الأعمال و الثقافة و المهن المختلفة ،إلا أن عالم اليوم يفرض اخراج مهنيين إلى المؤسسات من لدن تكوين الجامعة، و تكون ثورة التكنولوجيا و الاتصالات حلقة وصل فيها، و هذه الأخيرة تبحث عن سبل و مناهج أكثر نفعا و فائدة لتحقيق عدة أهداف بدل تفريدها في البحث و التكوين تتماشى والاشكال المعاصرة للجامعات التي أصبحت الصورة الجديدة للبيئة العلمية ،والتي تبحث عن تجانس اكبر بين الوسائل، التنظيم، الشروط و الخبرة التي تصل بينها و بين المحيط الخارجي، **بيد انه يثور تساؤل هام حول معرفة طبيعة هذا الانفتاح :هل يمثل صورة للشراكة أم التكامل ؟ و هل تحديات العالم الرقمي المعاصر قد فتحت للبيئة الجامعية المجال لتحقيق تنمية انسانية منتجة ؟**

تكون الاجابة من خلال منهج وصفي لما هو كائن و تحليلي لما يجب أن يكون حتى يتم استقراء الوضع الراهن للجامعة المعاصرة في هذا المجال ، و ذلك في محورين :

المبحث الأول: تفاوت في درجة التفاعل بين الجامعة والمحيط الخارجي في ضوء العالم الرقمي الجديد

يتعين تحديد طبيعة العلاقة التي أصبحت عليها الجامعة مع كافة الشركاء و الفاعلين خارج بيئتها، والتي تبدو على نحو متفاوت بين مجال وآخر، إذ يأتي الانفتاح على وتيرة سريعة على المحيط الاقتصادي الذي بات يفرض التحول في عقلية الجامعة إلى منتج للرأسمال البشري**(المطلب الاول)**، وهو خاضع للظروف و قابلية المجتمع للاندماج و معه حجم ما توفره الدولة لتجسيد أهداف الألفية الثالثة و التنمية المستدامة**(المطلب الثاني)**، في حين أن العلاقة تكون مباشرة عندما تتحول الجامعة إلى أداة لتحقيق التقدم العلمي والنوعي بدل الكمي ، ولكنها تبقى دوما توصف بالنسبية ،نظرا لمشاكل مالية أو تقنية وغيرها**(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: "المقاولاتية" ضرورة للتفاعل الايجابي بين الجامعة و المحيط الاقتصادي

إن عملية العصرنة تتطلب إعادة بعث الواقعية في دور الجامعة الحالي ، و اولها من خلال ضمان مستوى رفيع في تلقين العلوم الأساسية[1] ، من خلال ما أصبحت تفرضه المؤسسات من ربط للجامعة بالمحيط المهني –تحت طائلة الحفاظ على الطابع المهني– و تحقيق جودة بواسطة العصرنة المعرفية ، و الذي يتوطن داخل فكرة "المقاولاتية"، التي لا تعني بالضرورة "مجال الأعمال Business" ، و إنما مسارا من الابداع الثقافي ، حيث تتحقق في مختلف الثقافات المعروفة : العلوم الطبيعية والدقيقة، العلوم الانسانية وكذلك الاعمال و الاقتصاد[2] .

إن ضرورات التفاعل ايجابيا بين الجامعة والمحيط الاقتصادي ، يستند على ضرورة تحريك الجامعة لتحقيق متطلبات المجتمع ، عن طريق إعداد القدرات البشرية و مواجهة المشاكل العاجلة، وهو ما تحققه "المقاولاتية" و لاحقا لها "الشراكة" بين الجامعة و المؤسسات الاقتصادية التي تسهم في تمويل البحث العلمي[3] . و بالرغم من وجود اختلاف ظاهر بين الجامعة و القطاع الخاص من حيث الاهداف و المناهج و القيم المجسدة لهما [4] ، أصبح التقارب اليوم بين الجامعة و المؤسسات ضروريا للغاية ، ضمانا لاستدامة عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و ذلك من خلال بناء آليات مناسبة لتحقيق ذلك التقارب بين الأطراف المعنية، حيث يتأتى ذلك على أساس هدف مشترك و بناء علاقة منتجة تقوم على: توظيف قطاع الاعمال في البحوث التطبيقية[5] ، التدريب العملي لطلاب الجامعات لتزيد من حظوظ الالتحاق بسوق العمل بعد تخرجهم، تزويد القطاع الخاص الجامعات بمواضيع

[1] Voir Railean (Valentin).Introduction .In « Le rôle des universités et des universitaires dans l'économie de la connaissance », Sous la dir, Railean Valentin, Michel Gay et Oleg Curbatow.Ed Chisinau. Paris .2012,p 13.

[2] و ذلك ما ساهم في خلق صنف جديد من العلاقات : جامعة –جامعة مقاولاتية .

-Ibid. pp, 13 et 14.

[3] Voir Djebara (Azwaw) et Dubrac(Danielle).La pédagogie numérique :un défi pour l'enseignement supérieur. Les avis du CESE, février 2015,disponible sur (http://www.vie-publique.fr).

[4] فالأول هدفه علمي و الثاني يقوم على الربح المادي.

[5] Voir Djebara (Azwaw) et Dubrac(Danielle).Ibid.

البحث العلمي المستمدة من مشاكل الواقع العملي ، التركيز على استبدال دراسة المشكلات النظرية بالمشكلات من الواقع، و كذلك إنشاء حاضنات الأعمال من أجل نقل المعرفة من معامل و مختبرات الجامعة إلى التطبيق الدولي ، إذ تعتبر ضرورية لتجسيد العلاقة بين الجامعة و المحيط الاقتصادي. و لعل مشاركة القطاع الخاص في تطوير البرامج و القدرات الدراسية عن طريق الاشراك المباشر للشركات في وضع مخططات التكوين أو الحصول على نسبة تمثيل في مجالس المعاهد و الكليات ضرورية جدا، و بالمقابل يُتاح للطلبة من أجل اجراء تربصات فيها او دورات تكوين مشتركة [1] ، كما أن عصرنة الجامعات تقوم على تشجيع تنظيم التظاهرات المختلفة او المشاركة فيها (وطنية كانت أم دولية) باعتبارها مصدرا متجددا و مستداما للخبرات و الأفكار في جميع الميادين، و بالمقابل تلعب الجامعات و النخبة المنتمية لها دورا هاما في التوجهات العامة و تحديد سياسات الشركات ، و في دول كثيرة نجدها ذات تطبيق فعلي ، مثلما هو الشأن بالنسبة للدول الاوربية التي تقر بحرية الحصول على تعليم جامعي، من حيث ان الجامعة لا تدرس ولا تعلم إلا طالبا يحتاجه سوق العمل ، أما الجزائر فهي على خطى التحضير لمشروع المؤسسة أيا كان قالبها ، جامعة، معهدا أو مخبرا[2]... و ذلك بهدف وضع المعرفة و الابداع في قلب المجتمع، والسياق الاقتصادي الحديث يتميز بتحولات سريعة و متقدمة صاحبه ظهور نماذج جديدة من الانتاج المؤسس على المعرفة و تطبيقاتها ، وأطر الشراكة بين المؤسساتية و الجامعة يشترط الحفاظ على القيم الجامعية و أيضا عدم انحراف هذه الأخيرة عن اهدافها التنموية ، بحيث لا يطغى عليها "المادية" ،ولكن عليها دوما أن تقترح نظرة شاملة لمعرفة طويلة الأمد تكون لازمة لاحتواء العجلة الاقتصادية كما يجب ، و بالتالي تجنب عشوائية الأفكار الابداعية التي تغزو ثقافة المشاريع قصيرة المدى. و يُشار إلى أن الجامعة الحالية لازالت تواجه العديد من المعوقات التي توصلها الى أهداف المعرفة الرقمية الضرورية، حيث تسمح هذه الأخيرة بالتسويق الفعال لبرامج و خدمات الجامعة على نطاق واسع و باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة[3] ، و هذا الامر يفسر غيابه لدينا احتشام الدعم الحكومي في تمويل و تسويق نتائج الأبحاث الهامة و النوعية، و معه قصر النظر لدى المسؤول او المسير من كلا الطرفين، مما ينعكس سلبا على عملية التواصل بين الجامعة و محيطها الاجتماعي–اقتصادي، و هو ما يبرر حثنا على ضرورة فتح الأبواب أمام الطلبة للقيام بالتربصات و التكوين من جهة و كذلك ادماج خبرات الشركات لدى مؤسسات التعليم الجامعي بتقنية التحاور و التلقين عن بعد من جهة أخرى [4] ، كما أن الرقمنة تساعد على الربط بين الأجهزة و الهيئات البحثية ، من خلال المنصات الرقمية ، تعزيزا لقدرات البحث العلمي والتطور التكنولوجي، خاصة في المجالات ذات الأولوية الوطنية (الأمن الغذائي، الصحة ،الفلاحة، البيئة الحضرية)، و في ظل غياب

[1] .See Discussion Paper of Federal Ministry for economic cooperation and development,. Innovation policy in selected countries.Germany,november,2008,p,5 and 6 , available on(www.dtz.de) .
[2] Voir Djebara (Azwaw) et Dubrac(Danielle).Ibid.
[3] Voir le rapport de la banque mondiale du 2019, disponible sur (www.worldbank.org).
[4] Voir Railean (Valentin),op.cit.pp.16 -20.

التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية (عمومية أو خاصة) و ضعف موقع الجامعة من التطور التكنولوجي ، أصبحت الشهادات العلمية الممنوحة لا تتناسب مع احتياجات التنمية ،و السوق لا زالت تتخبط بين فوضى اقتناء التكنولوجيا الجديدة الأجنبية و ندرة الاختراعات الوطنية، و عدم تجديد الأدوات الانتاجية التي أبعدت مؤسساتها عن التحولات العلمية ذات الصلة و الانعزال عن الخارج ، و بالمقابل أظهرت المؤسسات الأجنبية قلة اهتمام منها بالسوق المحلية التي لازالت تقليدية التسيير و الانتاج و بعيدة عن التكوين المعاصر، و يظهر دوما في المركز الذي تحتله الجزائر بالنسبة لمؤشر تنافسية الأعمال[1] ، الامر الذي بات يسرع من ضرورة دعم البحث العلمي و الابتكار ، لاسيما من خلال خلق المنصات التي تخدم هذين المجالين و شريطة أن يتم ذلك تنفيذا للسياسة الوطنية لتوجيه الأبحاث نحو المؤسسات، و أيضا دعم الحق في التكوين عن بعد عن طريق التعاون بينهما عن طريق امكانية التوظيف المباشر للمتخرجين من مؤسسات تكوين و تعليم عالي علميا و مهنيا.

المطلب الثاني: تطوير الرقمنة لأدوار الجامعة المعاصرة لدعم الوسط الاجتماعي

لقد أظهرت تقارير البنك العالمي بأن حجم النفقات في التعليم في الجزائر في تذبذب منذ سنوات الالفينيات[2]، إذ بدأت بالارتفاع ثم وصلت حاليا إلى الضعف و التدهور في كافة مستوياته و أطواره ومست مختلف فئاته، فإذا تعلق الامر بالتعليم العالي وجدناه يعاني من ظاهرة التوسع الكمي في أعداد الطلبة نحو الجامعة ، تبعه مضاعفة قدراتها بإنشاء هياكل جديدة و زيادة عدد المؤطرين وفتح الخيارات أمام الطلبة بتنويع الدروس والمناهج المتلائمة ومجال الاعمال [3] ، إلا أن الخبراء يؤكدون عدم توازن الكفة بين العرض والطلب ، مادامت السياسة العامة تكمن في ترجيح الكفة لصالح البحث العلمي في مختلف المجالات[4] ، و لعل اول التساؤلات التي تثار هنا تكمن في معرفة نطاق خدمة الجامعة المرقمنة للمحيط الاجتماعي ؟ وبطبيعة الحال يتعين التأكد من مستوى وصول الجزائري إلى التكنولوجيا و خدمة الاتصال ؟

منذ سنوات الألفينيات كانت الجزائر في المراحل الأولى لتطبيق تكنولوجيات المعلومات في المدارس [5] تتخذ إطارا تكميليا و تبعيا و /أو ثانوي ، أما الجامعات فقد حققت نسبة ولوج مجاني الحصري بالنسبة للإدارة و منحتها الوزارات حرية اختيار السياسة التكنولوجية الخاصة بها [6]، مع انها مازالت محتشمة بالنسبة للأساتذة و الطلبة ، فهتين الفئتين لا تستفيد بالحجم المطلوب او الدرجة العادلة فيما

---

[1] التي دوما في المرتبة التي تزيد عن المائة ضمن 127 دولة .

- Discussion Paper , ibid .p 7.

[2] World Bank , Sirvey of ICT and Education in Africa :Algeria country Report. Available on (www.worldbank.org) visited in 10/02/2020 .

[3] انظر مسعي(سمير)، اقتصاد المعرفة في الجزائر: الواقع و متطلبات التحول (دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر)، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص ص، 240 و ما يليها .

[4] Comp Djeflat (Abdelkader).Building knwledge economies for job creation,increased competitiveness and balanced develpment.Carthage.Tunisia.2009.pp.14 et ss.

[5] انظر مسعي (سمير)، مرجع سابق، ص، 278.

[6] المرجع السابق.

بينها ، لأنها تبقى خاضعة للقدرات الشرائية الذاتية لخدمات الاتصالات، ثم أنه في إطار تعميم تكنولوجيا المعلومات في الوسط الجامعي تعول الجزائر على العلاقات القائمة مع اليونسكو، و التي يمكن تطويرها بحكم ادماجها لها في سياستها الوطنية في أجندة عام 2030 ، والتي بدأت باتفاقية حول ادماج تكنولوجيا المعلومات في المجال التعليمي و آخرها بإطلاق مبادرة التعليم الذكي العالمية منذ 12 مارس 2020 وخطط تشجيع الذكاء الاصطناعي في هذا السياق، إضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع الدول الرائدة في التطور التكنولوجي (ألمانيا، اليابان...) و إدماجه في التدريس ، وفي إطار آخر فإن تقدير مستوى الاستجابة لهذه القفزة النوعية مرتبط بانخفاض مستوى الامية و تقدم التعليم عند الإناث ، و هما الظاهرتين اللتين عرفتا تحولا نحو الايجابية لتجسيد المساواة بين الجنسين و تمكين النساء في مختلف المجالات.

و أخيرا يتعين الإفادة ببعض مظاهر التشجيع على الانفتاح في مجال التدريب المهني والفني التي أصبحت تلقي اعتبارا كبيرا بالشق التعليمي ، و ذلك من خلال ربط نظام التكوين المهني القائم على التدريب الأساسي و المقيم بالعالم الرقمي سواء في مضمون التخصصات المبرمجة أو المناهج المسطر استعمالها ، باعتبار هذا المجال أقرب من المؤسساتية و عالم الاعمال و السوق الانتاجية ، والذي لايزال محتاجا إلى إعادة تأهيل و تجديد إذا ما أريد له توفير النوعية [1] ،هذا من جهة ، و من جهة أخيرة يعد الانفتاح نحو التعلم و التلقين المستدام أكبر تحدي لضمان رأسمال بشري نوعي ، و هو ما نجده في تمكين فئات من المجتمع (موظفين ، عمالا أو منقطعين عن الدراسة لسنوات عدة) من حق التواصل مع المؤسسات التعليمية أو الولوج للجامعات ،أفرجت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن قرار وزاري جديد رقم 1022 في 23 أكتوبر 2017، متعلق بتحديد مهام جامعة التكوين المتواصل وشروط الالتحاق بالتكوين العالي الذي تضمن استحداث تحضير الليسانس و الماستر عن بعد بناء على شهادة باكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها ، وهذا القرار جاء بعد أن كانت الجامعة ذاتها تتابع تعليم و تكوين من صنفين: حضوري و آخر عن بعد و ينبثق عنهما شهادات الدراسات التطبيقية الجامعية التي لم ترق إلى معادلة الدرجات و الشهادات الى المستوى النظامي، وحاليا يبقى مصيرها مع القرار المذكور أعلاه غامض الآفاق و المستقبل .

و يستذكرنا ان نشير إلى تجربة تبنى قطاع التربية من جهته تمهيدا لهذا الاتجاه مبادرة إطلاق "أرضية التعليم الإلكترونية" للديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد (المعلام) ، وهو عبارة عن فضاء تعليمي هدفه إيصال المعارف والمعلومات للمتعلمين في أحسن الظروف مسخرا في ذلك أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني ، وبرامج الإعلام والاتصال متطورة، ويقدم من خلال هذا الفضاء خدمات تعليمية متميزة تتمثل في مختلف الموارد و الأنشطة التفاعلية مختلفة ، كالوثائق المطبوعة ، السمعية البصرية كالإذاعة و التلفزيون ، تنظيم وتخصيص حصص تنشيطية، و عموما يظل مشروع الجامعة الافتراضية من أهم التحديات

[1] Ibid ,pp 15 -17 .

التي تعزز فكرة "الحق في تعليم و تكوين مدى الحياة"[1] إذا ما أردنا ضمان الدور الاجتماعي الحقيقي للجامعات بأسلوبها المعاصر.

المطلب الثالث: رقمنة الجامعة و ترقية الحق في التعليم و آفاق البحث العلمي

إن تكنولوجيات الاعلام و الاتصال (TIC) باتت تشكل مركبا أساسيا و ضروريا لأي مسار تعليمي وتكويني، و في اقتصاد الابداع تهم الرؤوس المهيأة جيدا لسوق العمل[2]، و الشهادات التي انبثقت عن أفراد لُقنوا كيف يتعلمون و جاهزون لاستكمال مسارهم طيلة مسارهم المهني .، و لا يتأتى ذلك انطلاقا من جاهزية بيئة علمية لا تقبل الا بالجدة و التطوير في الدخول الى هذه البيئة الجديدة[3] ، والكل معني بذلك : طلبة ، أساتذة و موظفين، و بمعاينة سريعة لصورة الرقمنة هنا نجد أن فوائدها تتجسد في الأوجه التالية: حيث تحقق سرعة و سهولة الولوج الى الجامعة اجرائيا ، و اتاحة الدخول الى المعلومات بشكل موسع و معمق ،و القدرة على طباعة المعلومات بشكل أسرع، امكانية تجسيد تكامل بين المواد التعليمية و البحوث العلمية، و التكامل بين الوسائل التكنولوجية المتاحة في الجامعة مع ما هو موجود في العلم الخارجي لدى المؤسسات الحكومية و غير الحكومية، ونقص تكاليف الحصول على المعلومة والتحكم في الوقت و ترشيد العنصر البشري القائم على التسيير الاداري و البيداغوجي [4] . ثم إن الأشواط التي مرت بها الجزائر لتفعيل عملية الاصلاح في منظومة التعليم العالي التي بدأت منذ 1971 [5] بقيت تشهد اختلالات و احتشاما شديدين أثرا سلبا على رفع مستوى التسيير و الأداء المردودية ، و ذلك منذ أن فرضت ربطها بسياسة الاصلاح الشامل و مراعاة الطابع العمومي للتعليم العالي ، حيث لم يستطع إلى يومنا هذا تجسيد معظم المبادئ الجوهرية التي تتعلق بـ ضرورة تحقيق تكوين نوعي يتكفل بتلبية الطلب الاجتماعي، أو تحقيق تجانس بين الجامعة والمحيط السوسيو–الاقتصادي أو تفاعل بينها و بين العالم ، لم يستطع أن يجسد تصورا حقيقيا حول آليات ملاءمة الخبرة العلمية مع المهن و الحرف

---

[1] قارن ، مساك (أحمد)، التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة ، مداخلة مقدمة،الملتقى الدولي الأول حول" الجامعة و النقابة بين التخولات و التطلعات"، نقابة أساتذة التعليم العالي ، الجزائر، يومي 26 و 27 ماي 2010.

-Guyot (Gilles). Quelle fonction pour les universités dans la globalisation ? , ouvrage collectif,Chisinau ,Paris,2012 ,pp 32 et ss/

[2] انظر ديجيي(مباركة)، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، الجزائر، م 4، ع 3، ص ص، 215 و ما يليها.

[3] Enseignement superieur et numérique :connectez-vous,Rapport de l’Institut Montaigne,juin 2017,disponible sur (www.institutmontaigne.org).

[4] انظر مباركي (بوحفص)، وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح وواقع التربية و التعليم في الوطن العربي لمواجهة التحديات ، مخبر التربية و التنمية، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2002، ص ص 36 –40.

[5] منذ ان أعلن عن انفصال وزارة التعليم العالي عن التربية الوطنية و أريد لها تجسيد منظومة شاملة لها، انظر لمزيد من التفصيل إلى خالدي (مسعودة)، التعليم العالي في الجزائر: بين الضروريات و حتميات الحداثة، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران، 2002.ص ص 56 و ما يليها .

الضرورية للتنمية، كما أن التعليم العالي لازال ينتج طاقات علمية في مجال العلوم التكنولوجية تحتاج إلى مرافقة لإطلاق مشاريعها فعليا، و أخيرا لا يزال التعاون الدولي محتشما بالنظر لاعتبارات تتعلق بترتيب الجامعة الجزائرية ضمن المؤسسات العالمية النظيرة لها.

و مع ذلك فقد حققت وزارة التعليم العالي تقدما ملحوظا لمحاولة حل مشاكل الحياة الجامعية لمختلف الفاعلين فيها(طلبة ، أساتذة و إداريين)، حيث عمدت إلى تكريس هدفين استراتيجيين ،وهما: .ضبط نظام الإعلام المتكامل للقطاع وكذلك إقامة نظام للتعليم عن بعد كدعامة للتكوين الحضوري، والذي يعتمد على رفع تحدي كبير بشأن تجهيز كل المؤسسات بتجهيزات للتعليم عن بعد متخصصة تأخذ في الحسبان توافقها مع الحاجات الأكاديمية العالمية، وفي نفس الوقت يتلاءم والخصوصية الوطنية، مما يرسم سياسة خاصة بالبيئة الجامعية الجزائرية، حتى أنه في تقرير للوزارة جاء فيه إن الدخول لعالم التعليم عن بعد من شأنه امتصاص الأعداد المتزايدة باستمرار للمتمدرسين، وفي نفس الوقت الوصول إلى تجاوز تدريجيا أثار الهرم المقلوب الذي يميز حاليا المتمدرسين (المعيار الكمي) و أيضا تحسين نوعية التكوين والاقتراب بسرعة نحو المعايير الدولية فيما يخص ضمان النوعية
(المعيار النوعي)[1] ، وتجسده شبكة المحاضرات المرئية و نظام التعليم الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتبارها مشاريع على المدى القصير[2]، المتوسط و الطويل تكفل عقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية، ولبلوغ هذا الهدف تم تسطير برنامج عمل منذ 2006، يحدد بوضوح مسؤوليات كل الأطراف المعنية (اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي، اللجان الجهوية للتقييم، مديرية التكوين العالي للتدرج، مؤسسات، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، جامعة التكوين المتواصل وممونين بتجهيزات العمل)[3].
وفي الوقت الحالي نجد في المؤسسات الجامعية خلايا للتعليم عن بعد تضم خبراء بيداغوجيين، مهندسين وتقنيين استفادوا من تكوين متخصص ومتنوع، في إطار مختلف مشاريع التعاون، خاصة في إطار مشروع ابن سينا بمعية منظمة اليونسكو واللجنة الأوروبية ، وبرنامج التعاون مع سويسرا (Cose–Learn)، والجامعة الرقمية (AUF) بجامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بباب الزوار.

---

[1] انظر التقارير المتاحة علة موقع الوزارة: (services.mesrs.dz/e-learning/arabe/pg_nationale_arab.php)

[2] تدمج كل المؤسسات الجامعية، منها 13 موقعا مرسل و 46 موقعا مستقبلا ، رغم أن هذه الشبكة تسمح بتسجيل وبث غير مباشر للدروس، فإنها مستعملة أساسا في شكل متزامن، يستلزم الحضور المصاحب للأستاذ، المرافق والطالب، ويمكن أن يتم استغلال الشبكة حاليا في شكل " نقطة بنقطة". بمجرد الانتهاء من وضع التجهيزات وتكوين الكفاءات(العملية جارية)، يمكن للنظام جمع 18 محاضرة مرئية في آن واحد، بفضل عقدة مركزية وستة وحدات متعددة المواقع، موضوعة في مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني. وقد تم توسيع الشبكة بداية من 2010، نحو المدارس التحضيرية التي تم تزويدها كذلك بمخابر افتراضية وقاعات تدريس متعددة الوسائط موصولة بشبكة خاصة للمحاضرات المرئية، وهناك مرحلة موازية، أو على الأقل متأخرة قليلا، تتمثل في وضع نظام للتعليم الالكتروني الذي يرتكز على قاعدة للتعليم عن بعد في صيغة (زبون– موزع) (client–serveur) يسمح بإعداد والوصول إلى موارد عبر الخط، في شكل غير متزامن.

[3] انظر على موقع الوزارة السابق الاشارة إليه.

ويتبين عموما أن ما استطاعت وزارة التعليم العالي أن تبادر به أو حققته فعلا مقارنة مع التحديات المستعجلة في هذا المجال، قد جاء في مستوى متذبذب نسبيا، حيث نذكر على سبيل المثال:

نظام تعليم عن بعد: إذ منذ 2005 و عملية ضبطه متواصلة، من خلال مواصلة جهودها في إدماج خصوصيات التعليم الالكتروني وتسهيلات التلفزيون، ضمن تصور يتعدى حدود الجامعة إلى المحيط الخارجي، و ذلك في محاولة لإفادة جمهور واسع أكثر من المتعلمين الساعين للترقية الاجتماعية والشغوفين للاستزادة من المعارف (موظفين في المؤسسات ضمن التكوين المتواصل أو في رسكلة، متعلمين عصاميين، مرضى مقيمين بالمستشفيات، أشخاص داخل مراكز إعادة التأهيل، أشخاص في العقد الثالث الخ)، وهناك **الشبكة الجزائرية للبحث (ARN)**[1] الموجهة لتدعيم نظام التعليم عن بعد ،حتى لو أنها شهدت تطورا متذبذبا ومشتتا لتلبية الحاجيات الدقيقة و المستعجلة ، لاسيما ذات الصلة بالولوج إلى الانترنت. و عموما فإن الباكبون التابع للشبكة تم تصميمه وإنشاؤه على دعائم وخطوط تابعة لاتصالات الجزائر، لولا أن الوزارة ذاتها تقر بعدم قدرته مستقبلا عل تحقيق المخطط الشامل [2]المسير بواسطة **نظام الإعلام المدمج**(Progress)، المتكون من نظام التعليم عن بعد ومختلف تطبيقات التسيير(تسجيلات و خدمات عبر الخط)، و التي تنبثق عنها مشاكل مالية مع الشركاء الاقتصاديين[3]، وهو ما يفسر توجه الوزارة إلى إعادة تأهيل الشبكة الجزائرية للبحث من خلال تقويمها وتحيينها في إطار المخطط الخماسي القادم. إذ تسعى الشبكة الوطنية للتعليم والبحث على المدى البعيد إلى إنجاز شبكة قطاعية يكون لها هيكلة خاصة مستقلة عن تلك التابعة للمتعاملين التجاريين، بالرغم من أنه كان بالإمكان الاستفادة من العروض المتقابلة على أساس تبادل الخدمات (تعليم و تكوين مقابل توصيل، أو اتفاقيات شراكة) و لكن بدلا عن ذلك تخطط وزارة التعليم العالي لمنح القطاع وعاء خاصا به عن طريق بنية تحتية ملائمة [4]. وأخيرا هناك **نظام الإعلام والتعليم العالي والبحث العلمي**، الذي يتولى إقامة مجموعة من الخدمات الجديدة المتكاملة، (G2G et G2C) في خدمة الطلبة، الأساتذة الباحثين، الموظفين وحتى المواطنين. وذلك عن طريق البرمجيات التالية: خدمات عبر الخط موجهة للمواطن G2C **مثل:** التسجيل عبر الخط للحائزين على الباكالوريا بناء على تطبيق تسجيل كوم(application tesdjil.com) المطور في بيئة أونرويد و الذي يسمح بالاطلاع على مختلف التخصصات و المؤسسات الجامعية انطلاقا من ولاية الناجح في الشهادة و شعبته الأصلية ، الاطلاع عبر الخط على التقييم البيداغوجي، تسيير ملف الخدمة الوطنية، أوطلب الإيواء والاقامة تسيير

[1] Algerian Research Network

[2] (Enterprise Resource Planning) ERP.

[3] حيث يعتبر سوء تسديد المبالغ للجزائرية للاتصالات من أجل استئجار الدعائم والخطوط أو غلاء كلفتها (حوالي 2 مليار دينار جزائري في السنة) مبررا لإعادة التفكير في حلول أخرى تحسبا لإقامة شبكة مناسبة أكثر ومتكيفة مع أبعاد l'ERP.

[4] و مقترحها أن يتكون من باكبون، روابط توصل بين المؤسسات، مركز وطني للبيانات وثلاثة مراكز جهوية. يسمح بالرفع من سعة الباكبون الحالية من155 ميغابايت في الثانية إلى 2.5 جيغابايت في الثانية وحتى 10 جيغابايت في الثانية، وسعة الربط لدى المؤسسات لا تتعدى حاليا 100 ميغابايت في الثانية إلى 1 جيغابايت في الثانية .

الشهادات الجامعية، كإطلاق موقع إلكتروني لطلب معادلة شهادة البكالوريا أو الشهادات الجامعية بالنسبة للطلبة الأجانب أو الجزائريين الذين درسوا خارج الجزائر بموجب منشور وزاري رقم 1260 المؤرخ في 20 ديسمبر 2015، و هناك خدمات عبر الخط موجهة للإدارة G2G **مثل:** توجيه الطلبة الناجحين في البكالوريا ، تأتي بناء على صدور مناشير سنوية حول كيفيات التسجيل ، كما هو الشأن بالنسبة للمنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 18 جوان 2019 المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2020/2019 ، ومعه خلق تخصصات ذات تسجيل وطني، و قد امتدت إلى طور الماستر و الترشح لمسابقات الدكتوراه ،وأيضا نظام تسيير ل.م.د ككل، متابعة التكوين في الخارج، وكذلك تسيير مشاريع البحث التكويني(PRFU)، ومن أجل الانفتاح أكثر وفرت الوزارة على خدمات عبر الخط في منصة **حول التعاون والتبادل مع المؤسسات** من خلال دليل التعليم العالي، تحقيق حول مؤشرات التنمية البشرية، تحقيق إحصائي يتضمن الحصيلة النهائية للدخول الجامعي، تحقيق حول حاجيات المؤسسات فيما يخص تجهيزات الإعلام الآلي، إيداع ملفات البحث المختلفة، تقييم مشاريع البحث ومتابعة صرف الاعتمادات FN/RSDT.

ولعل تطوير تطبيقات أخرى سيسمح بدعم ما هو موجود و التي يعول فيها على تحسين تسيير الموارد البشرية، المتابعة المالية لعمليات الاستثمار في قطاع التعليم العالي، وكذلك التسيير الالكتروني للوثائق، وتسيير الخدمات الجامعية بشكل أكثر ترشيدا احتسابا للشفافية والنزاهة العمومية و التخفيف من الاجراءات ، إذ من جهة أخرى تمثل تحيينا و استدامة في التسيير اليومي لشؤون التعليم العالي لما يوفره للمسؤولين المؤشرات اللازمة المساعدة لاتخاذ القرار.

و تجدر الإشارة إلى أن تدعيم نظام التعليم الالكتروني ينتظر أن يتم عن طريق الشبكة الوطنية ما بين المكتبات التي هي حيز التوسيع لتشمل كل مؤسسات الوطن، لأن وضع منصة للبحث والابتكار للباحثين على غرار المنصات التي تمنحها شبكات البحث والتعليم الوطنية للبلدان المصنعة للتكنولوجيا يجب أن يكون بحجم ما يحمله القطاع من تحديات إذا ما أريد التقدم النوعي في التعليم والبحث المنتج، وذلك لا يتأتى إلا من خلال: تحسين الخدمات الموجودة، وضع خدمات جديدة كاستعمال مقاربات تربوية جديدة، دخول فوري للمكتبات الرقمية والافتراضية العالمية بشكل أكثر فعالية و اطلاق صيغة الإعارة عن بعد بواسطة تقنيات المعير و الزبون ، إقامة مكتبات افتراضية وطنية ، وضع تصور لتنظيم شبكة تعاون افتراضية.

إن ما يفرضه المحيط الخارجي على الجامعة يعد ضغوطا جبارة تحتاج إلى معالجتها بمرونة، ولكن يتعين أن تعالج نقائصها في ضوء المعطيات الحقيقية ، و هذا ما يظهره تفاوت الجامعات و مؤسسات التعليم العالي في استقطاب العالم الرقمي ، أو قبوله أو ادماجه عبر ولايات الوطن.

المبحث الثاني :اقتصاد المعرفة في ظل التحديات الجديدة للتعليم العالي في الجزائر

منذ أن تمت المبادرة إلى "عولمة الاقتصاد" في السنوات الألفينيات اطلق العنان لطلبات ملحة من الحكومات و الدول لتفعيل" المجتمع الذكي" في "عصر الذكاء و التكنولوجيات"، باعتبارها ضرورة حتمية تفرض على جامعات اليوم ، والتي لم تعد محصورة في دورها التقليدي، و إنما "تكوين النخبة"[1] ، وإظهارها للعلن ، ومعه ظهرت الحاجة إلى تبني تصور حديث للجامعة المعاصرة ،يكمن في اضطلاعها بـ"اقتصاد المعرفة" كأكبر تحدي للتنمية المستدامة البشرية ، والتي يتعين تحديد دعائمها ومقوماتها التي توضح منظومتها الشاملة و الصالحة لكل لدولة **(المطلب الاول)**، و من ذلك المنطلق يظهر مركز الجزائر من هذا التوجه الحديث في ظل بيئة تعليمية ذات خصوصية انعكست عليها الامكانات و الارادة السياسية بشكل معتبر،والتي تبقى مفتوحة الأفق مادامت التحولات الخارجية وطنيا أو دوليا لازالت هي المحرك لدور وحاجات و متقبل الجامعة الجزائرية(**المطلب الثاني**).

المطلب الاول: دعائم "اقتصاد المعرفة" في خدمة الجامعة و التعليم العالي

اولا: أهمية "اقتصاد المعرفة" بالنسبة لمستقبل الجامعات

جاء في برنامج الأمم المتحد الإنمائي (2003) تحديد مضمون "اقتصاد المعرفة" على أنه " يتعلق بنشر المعرفة و انتاجها و توظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني والحياة الخاصة وصولا لترقية الحالة الانسانية باضطراد، و يتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة و التوزيع الناجح لهذه القدرات"[2] ، أي بمعنى انه ذلك "النظام التعليمي القائم على الوسائل التقنية و البحث العلمي للإفادة من قدرات الأفراد بأعمارهم المختلفة، بوصفها الثروة الاقتصادية الفاعلة للتمكن المعرفي الوظيفي تطويرا للحياة الوطنية والانسانية باكتساب المعرفة و استخدامها وانتاجها"[3]، وبمقارنة بسيطة امكننا أن القول أنه إذا كان الاقتصاد التقليدي يعتمد على رأس المال المادي وأدوات الانتاج وأيدي عاملة مدربة، والمعرفة تكسب لتوظيفها لخدمة عملياته، فإن "اقتصاد المعرفة "يقوم على انتاج المعرفة و توظيفها في انتاج المال والتنمية الاقتصادية، ويركز على الجوانب العلمية والمهنية والثقافية للمتعلم، كما أن الحصول على المعرفة يتم بالمشاركة فيها و انتاجها وتوظيفها، وأيضا توظيف البحث العلمي لاحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في البيئة الاقتصادية، وأخيرا تعد المعرفة بوصفها منتوجا ملكية خاصة غير قابلة للانتقال لطرف آخر ، وهو ما يعزز نظام حماية الملكية الفكرية مهما كان صنفها.

و من حيث خصائص الاقتصاد الجديد فهو يتسم بعدة سمات، لعل أهمها يكمن في: (أ)الدور المتنامي للابتكار والبحث العلمي: حيث يتعين على المؤسسات و الشركات ارساء نظام فعال رابط بين بين

---

[1] Voir Guyot (Gilles),op .cit ,p 19.

[2] Knowledge economy , available on(https://www.undp.org) .

[3] انظر علة (مراد)،جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة –دراسة نظرية تحليلية"، المؤتمر 18 العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحة، قطر.

العمل التجاري والمؤسسات الأكاديمية والعلمية المحلية والدولية وغيرها التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية ،(ب) ضمان التعليم المستمر كأساس لزيادة الانتاجية والتنافسية الاقتصادية التي تفرض على الحكومات أن توفر المناخ الملائم لتحفيز المهارات البشرية وصقل الأفكار الابداعية بما يتواكب مع احتياجات سوق العمل، ومعه دمج تقنية المعلومات والاتصالات في المناهج التعليمية لخلق جيل قادر على امتلاك أدوات إدارة الاقتصاد الجدي،(ج) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هو المحفز الاساسي للنمو، بحيث تعتبر البنية التحتية المبنية على تقنية المعلومات والاتصالات أساس لهذا الاقتصاد الجديد ،كما أن التقنيات التي ينتجها ذلك القطاع هي التي توفر عمليات نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية،(د) وجود بيئة اقتصادية مواتية من شأنها تحفيز المشروعات وتشجيع الارتباط فيما بين المؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات والشركات ، وتوفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تسمح بزيادة الانتاجية والنمو بما ذلك سياسات إتاحة تقنية المعلومات والاتصالات لكافة المواطنين، وإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على المنتجات التقنية، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويشار في هذا الصدد إلى أن البنك المركزي الأوروبي قد اهتم منذ سنوات بدراسة أسباب تراجع مستويات استفادة الاتحاد الاوربي من الاقتصاد الجديد مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وخلص إلى أن السبب في ذلك يرجع إلى البيئة التنظيمية لمجتمع العمال في الدول الأوروبية التي تتسم بالكثير من القيود مقارنة بالبيئة المماثلة،(هـ)المعرفة تمثل سلعة عامة: وذلك كلما انتشرت اصبح من السهل على كافة أفراد المجتمع الاستفادة منها وتتحول إلى مادة خام أساسية، وهي تخضع لنظام حماية الأسرار الصناعية وحقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع،(و) رأس المال المعرفي هو العنصر الأساسي المحدد للتنافسية التي تعتمد على قدرة الدولة في الاستفادة منه وزيادة دخل على مدى السرعة في التعلم واكتساب مهارات معرفية جديدة والتواصل مع المجتمع المعرفي العالمي، ونحن نعلم أن قوة المشروعات التنافسية تزداد مع تزايد مستويات التقنية والتطور المعرفي والقدرة على الابتكار المستخدمة في خلق السلع،(ي) وأخيرا تظهر أهمية امتلاك العمال لمهارات التكيف والتعلم السريع عن طريق القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة لاستخدام، إضافة إلى إتقان التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل، وامتلاك مهارات إضافية مميزة، من بينها إتقان أكثر من لغة بما يساعد على التعامل في بيئة عالمية، وإتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو افتراضية بتقنيات قطاع المعلومات والاتصالات ،ونقص الكوادر يتطلب سد فجوة المهارات لاسيما مع انتشار انفتاح سوق العمل على المنصات الإلكترونية التي أصبحت تسهل فرص العمل عن بعد، وكذلك إمكانية تنفيذ العمل في دول أخرى[1] .

[1] انظرعلة (مراد)، المرجع السابق.

ثانيا: مركز الجامعة من "المجتمع الذكي"

باعتبار المعرفة مجموعة من المكتسبات الانسانية و مفتوحة للمجموعة الأكاديمية فقد أصبحت تعتمد على اتجاهات هامة ، **اولها** أنشطة التعليم والبحث و التطوير المخصص لصالح "اقتصاد المعرفة" ، إلا أنها بالنسبة للدول العربية ، و الجزائر جزء منها لازالت في منحى التحول القسري الذي لابد منه ولو على نحو متباطئ، خاصة و انها أقطار تشهد ظاهرة "الفجوة أو الهوة الرقمية"[1] ، والتي يعرفها الاتحاد الدولي للاتصالات بأنها" عدم التساوي بين البلدان المتقدمة الغنية و البلدان النامية الفقيرة في امكانيات الحصول على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الجديدة"[2] ، **وثانيها** يتمثل في الاتجاه نحو اكتساب المعرفة، حيث يتعين على المجتمع ضمان ذلك التكامل بين اكتسابها و القوة الانتاجية له، أما ندرتها وركود تطورها يؤدي إلى اضعافها ، و نحن نعلم أن التنمية في الدول العربية مثلا تعاني نقصا معتبرا وتشهد ضعفا في التطور التكنولوجي و لا تستطيع بناء قاعدة معرفية ذاتية لتوليد معرفة جديدة، لهذا يتعدى اكتسابها من مناطق جغرافية اخرى من العالم، وآخرها الاتجاه نحو **نشر المعرفة**، التي تشكل أكبر أفق يمكن أن تصل إليه الدول ، وذلك من خلال انشاء "مدن ذكية" أو "مدن الانترنيت" التي خطت فيها كل من الإمارات العربية المتحدة بواسطة" مدينة دبي" خطوة هامة لتطوير التبادل الالكتروني والتجاري في موانئ دبي، و الأردن بمبادرة انتاج البرمجيات و الأجهزة الالكترونية ورقمنة التعليم، و البحرين مع انشاء "القرية الذكية" ، و مصر بخطوتها لتوفير خدمات انترنيت دون رسوم أو ما لا يزيد عن تكلفة المكالمات الهاتفية المحلية لتسهيل نشر المعرفة، و تجارب الدول الأخرى مع "الجامعة المفتوحة " (فلسطين) ، أو "الجامعة الافتراضية" (سوريا)، مع أن هذا المشروع الأخير لازال قيد التطوير في الجزائر. و من الاهمية بمكان الاشارة إلى أنه منذ صعود مجتمع المعرفة إلى واجهة اهتمام السياسات و الاعلام أصبحت مسألة مضاعفة عدد الطلبة داخل الجامعات أساس انتقاد هذه الأخيرة ، باعتبارها خارج العالم وهي لا تواكب تقدمه، كما أنها تنكر فيها روابط التعاون أو الشراكة مع الفاعلين الآخرين(الجماعات المحلية، الشركات وغيرها) بواسطة منهج استقلالية الجامعة عن الدولة (أي السياسة) و البحث العلمي، وعوضا عن ذلك أصبحت الشروط الجغرافية و الاقتصادية والاجتماعية تجمع في قرية العالم المرقمن مشكُلة لظاهرة "الجماعة العلمية" ذات الطابع العالمي متعدد الفاعلين، و يجمعهم هدف واحد ،ألا وهو نشر المعلومة والمعرفة"، وساعدها في ذلك تطور "تنمية دولية" للجامعات عن طريق السماح للأجانب بنقل خبراتهم إلى الجامعات، تكوين جماعات عمل لتحسين سياسات التعليم العالي النوعي مثلما الشأن بالنسبة لخلايا ضمان الجودة على شاكلة النظام الذي تولت ارساءه وزارة التعليم العالي[3] ، حيث يقوم على خمس دعائم: جودة الطلبة ،

---

[1] Digital Gap.

[2] انظر عبد المنعم(هبة) و قعلول(سفيان) ،اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية ،صندوق النقد العربي،2019 ،متوفر على الموقع :

(http://www.amf.org.ae)

[3] أنظر بن حسين (سمير).تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء و تطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،م 7، ع، 18،2014، ص ص 210-220،

جودة هيئة التدريس، جودة المناهج، جودة القيادة الإدارية، جودة الانفاق و التمويل، وهناك أيضا تحسين المنهج العلمي عن طريق تطوير أشكال الإقامات العلمية في الخارج(طلبة الماستر و الدكتوراه) والأساتذة الباحثين والتعاون بين المخابر العلمية.

وعموما جاء "تكوين الفاعلين" كحاجة إلى ادماج الذكاء العلمي لدى مواطني العالم مع انفتاح الجامعات نحو انتاج المعرفة الذكية القابلة للتطبيق في الحياة المهنية. ولما كان العلم هو المحرك الرئيسي للتنمية، فإن تطوره يكون بيد الجامعة ، فعلى سبيل المثال تمثل نوعية الجامعة مؤشرا للشهرة والامتياز مقارنة بمثيلاتها، و تحسب رتبتها وفق نوعية المنشورات والسياسات الأكاديمية المتبعة باعتبارها من اختصاص الدولة، إلى درجة ان أصبح مركز تقييم إعلامي واجتماعي ككل ، ونذكر هنا ان النموذج الفرنسي لسنوات عدة خلال العشريات الثلاث السابقة كان يعرف ظاهرة اتساع الهوة بين الجامعات والهيئات الكبرى، أما في الجزائر فقد شهد واقع انفصال البحث العلمي عن الفعالية الواقعية و عدم تقريب المخابر و الجامعات من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد جاء في تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 و كذلك 2012 بان تم التأكيد على رؤية استراتيجية متكاملة لفرض مجتمع معرفة ذات خصائص عربية ، و يتعلق الأمر بـ: استحضار إضاءات التراث المعرفي العربي، الانفتاح على الثقافات الانسانية الأخرى، تحفيز التعريب و الترجمة إلى اللغات الاخرى، و معه اطلاق نشاط بحثي و معلوماتي جاد نوعي بمختلف اللغات ،اثراء التنوع الثقافي وتجسيد التعددية و التسامح، الاستفادة من خبرات و برامج المنظمات الاقليمية و الدولية ، والانفتاح نحو الاصلاحات التي تعد ضرورية .

المطلب الثاني: تحديات الجامعة الجزائرية وسط "اقتصاد المعرفة"

في البداية يتعين تأكيد على دور و مستوى الهياكل و البنية التكنولوجية للمعلومات والاتصالات في الجزائر، إذ تعد هذه الاخيرة أساس اقتصاد المعرفة، من حيث أنها تضمن انتشارها ، و في ترتيب لدول "منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا " MENA ، ظهرت الجزائر في الرتبة 16 في شأن اكتساب هياكل التكنولوجيا و الاتصالات، أي بمعدل 2,42% ، و هو ما يمثل أقل من متوسط المنطقة ، وهو ما يجعلنا نتساءل عن سوق الاتصالات لدينا؟ حيث يتم التأكيد على ان عوائده و نشاطاته مستمدة من خدمة الهاتف النقال، والتي ترتبط بوجود ثلاث متعاملين أساسيين وهم: الجزائرية للاتصالات ATM ،أوراسكوم للاتصالاتOTA ،الوطنية للاتصالات WTA ، إلا ان التساؤلات المطروحة هنا مهمة : هل يوجد توزيع متساوي لحصة الخدمات الهاتفية بين الهاتف الثابت و النقال؟ هل يوجد مستوى تغلغل كاف لخدمة الهاتف؟ و هل يوجد انفتاح لاستفادة كل من الطلبة و الأساتذة و الموظفين من خدمات التكنولوجية

وحاجي العلجة ،جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق: دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع 10،جوان 2013،ص 34-35.، انظر القرار الوزاري رقم 739المؤرخ في 18أكتوبر 2010 المتضمن هيكلة اللجنة الوطنية للتقويم. (CNE) .

والاتصالات خاصة عن طريق تخفيض سعر التعامل بالانترنيت حتى يسمح بتفعيل الشبكات الرقمية للتعليم العالي والدعامة الافتراضية لاقتصاد المعرفة؟

إن اشتراك المواطن الجزائري لا يزال يمثل نسبة 12,5 % من بين مواطني منطقة MENA ، أي في وضع ضعيف و منخفض ذات الصلة بسوق الاتصالات و عدم كفاية تحفيزاتها أو قلة الوعي او الأمية الرقمية أو قلة أو انعدام الحواسب الشخصية و الامكانات بشكل عام.

و مع ذلك يلاحظ أن الجزائر قد أطلقت ثلاث مبادرات لتحسين التعامل مع أدوات اقتصاد المعرفة و تطوير التعامل مع التكنولوجيا و الرقمنة اللازمين لعصرنة التعليم العالي بما يكفل له استمرار الوصل مع المحيط الخارجي ، ويتعلق الأمر : **بالإدارة الالكترونية** [1] ، التي جاءت لعصرنة المرافق العمومية ، ومعها تقديم خدمات عبر الخط يستفيد منها كل الفاعلين في الجماعة الأكاديمية و خارج الجامعية مما يضمن ترشيد الموارد البشرية و المالية و المادية، مثل التسجيلات ،المنح، الايواء والنقل بالنسبة للجامعة ووزارة التعليم العالي ،وكذلك البريد و الحالة المدنية، والنهوض بمشروع الهياكل والمؤسسات الالكترونية[2] ، وكذلك **التجارة الالكترونية**[3] ، الذي و إن أظهر قفزة نوعية في المبادرة بتحسين خدمات المعاملات التجارية و السوق الخارجية ، إذ تعد من صميم المجالات التي أصلحت بها البرامج الجامعية وأصبحت تحظى بالاهتمام من المؤسسات و الشركات تحتاج لأفراد متكونين فيها، إلا أنها لازالت في تباطؤ في الاستخدام ، ومثاله محدودية استعمال بطاقات الدفع المسبق [4] من حيث الأشخاص أو المؤسسات المالية المتعاملة بها أو التضييق على التعامل بها في الخارج ، مما ينعكس سلبا على حركية الطلبة ، الأساتذة او الموظفين لاستخدام خدمات او منتوجات الجامعات او المؤسسات الخارجية محلية كانت أو دولية (اقتناء الكتب عبر الخط، الاعارة من المكتبات بمقابل مالي، تبادل الخبرات أو الحصول على تكوين عن بعد) أو أن التقنية لا تتلاءم و دخل الأفراد، كونها تحملهم أعباء إضافية ، كما ان القطاع الصناعي و الاقتصادي ككل لا يزال يتوجس من التعامل بها في أضيق الحدود إذا كان الطرف الآخر غير تاجر (طالب أو أستاذ) ، و أخيرا هناك **القراءة الالكترونية**[5] ، و التي تحققت بشكل محتشم ، بالنظر لعامل الأمية الرقمية بالنسبة لفئات عمرية مختلفة، إما لأنها لا تجيد الولوج للمكتبات الالكترونية أو المنصات المختصة في التعليم و التلقين عن بعد، مما يتطلب توسيع المهارات في هذا المجال، أو نقص مستوى المرئية للجامعات و مختلف مؤسسات التعليم العالي لتبادل الخبرات و الاطلاع على انجازاتها و برامجها و مشاريعها من و إلى الداخل و الخارج، الأمر الذي يفتح الآفاق للحاجة إلى وظائف و مهن معرفية تحسن من صور البحث العلمي و التكوين .

---

[1] (E-administration) .

[2] من بينها انشاء "اللجنة الالكترونية " المكلفة بتأطير وإعداد مخطط و سياسة تطوير آفاق اقتصاد ومجتمع المعرفة(E-Algeria)

[3] (E-Commerce) .

[4] (Prepaid credit card) .

[5] (E-readiness)

الخاتمة:

إن المتغيرات المتلاحقة و التحولات التي باتت تواجهها الجزائر لم يتح لها اظهار كل قدراتها في مجال عصرنة قطاع التعليم العالي ، كما أن سياسة الاصلاحات التي تبنتها حتى و إن أسهمت في خروجها إلى مرحلة الانفتاح داخليا و خارجيا إلا أنها مازالت تحتاج إلى ربط الجامعة بالمحيط السوسيو– اقتصادي و العلمي الذي يعد لوحده المنهج اللازم لإخراج فرد متكون و متعلم معرفيا في إطار ما ينفعه في الميدان و في أي مكان ينتقل إليه من العالم ، وهي تحتاج إلى تسهيل التعلم و التكوين لطالب الغد لاسيما ما تعلق باستفادته من الخدمات و المنتوجات عن بعد و التي تكون بمقابل، ثم إن المشاكل التي انجرت عن العراقيل الإدارية و عدم ترشيد تسيير مؤسسات التعليم العالي لصالح انتاج اقتصاد معرفة ببنية بشرية متماسكة و فعالة وكذلك عدم الاستقرار الهيكلي لمؤسسات البحث و غياب تثمينه لفترة طويلة تسبب في تشتيت نتائج االمعرفة و هجرة النخبة و إفراغها من دورها الجديد ، وأبقاها جامعات لإنتاج الشهادات لا الكفاءات، إذ يتعين إعادة الاعتبار "للجماعة الأكاديمية communauté académique" سواء بالنسبة للتخصصات التكنولوجية او الانسانية أو الاجتماعية ، والدولة حاليا تحاول بث الثقة في مثقف اليوم على حد تعبير وزير التعليم العالي والبحث العلمي, في تصريح له في 02 مارس 2020, لدى تقديمه لمشروع القانون التوجيهي للبحث العلمي أمام أعضاء مجلس الامة، والذي أكد على ضرورة انخراط الجامعة في الحياة الاقتصادية والصناعية بالنظر الى الدور الذي يلعبه الذكاء المعرفي في خلق الثروة، خاصة وأن الجامعة الجزائرية "تعاني من التهميش" مضيفا أنه "ان الاوان لتنخرط, مثلما هو معمول به في البلدان الاخرى, في الحياة الاقتصادية والصناعية لأن البلاد اليوم تحتاج الى الذكاء المعرفي" ، وبعد أن ذكر في هذا الاطار "بأن 0,58 بالمائة فقط من الناتج الداخلي الخام في بلادنا تمنح للبحث العلمي لا يمكن الاستمرار بهذه الوتيرة ولابد من فتح البحث العلمي على القطاع الخاص مثلما هو معمول به في الدول المتقدمة" ، وأضاف القول أن مستقبل خلق تنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية أمر ضروري وحتمي عبر مرافقة المؤسسات الناشئة وتشجيع البحث العلمي الذي هو حاليا "ليس في المستوى لا من حيث الكم ولا الكيف" ، و مثاله الحالي إنشاء حاضنة لمشاريع التعليم العالي والبحث العلمي بجامعة قالمة خلال سنة 2019 بهدف التكفل بتجسيد نتائج البحوث والأفكار التي يقدمها طلبة وأساتذة باحثون لـ 24 مخبر ، بما فيهم طلبة الماستر.

إن تطور مجال بحث و تطور أشكال المؤسسات البحثية ، التكوينية و العلمية يحتم حاليا تغيير العقلية نحو و مع الجامعة لضمان رقيها ، إنتاجيتها و ترتيبها العالمي .

قائمة المراجع :

- بن حسين (سمير).تقييم فعالية خلايا ضمان الجودة في المساهمة في بناء و تطوير نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،م 7، ع، 2014،18.
- خالدي (مسعودة)، التعليم العالي في الجزائر: بين الضروريات و حتميات الحداثة، مذكرة ماجيستير ، جامعة وهران، 2002.
- ديجيي(مباركة)، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المعرفة،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، الجزائر، م 4، ع 3.
- عبد المنعم(هبة) و قعلول(سفيان) ،اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية ،صندوق النقد العربي،2019 ،متوفر على الموقع : (http://www.amf.org.ae)
- علة (مراد)،جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة –دراسة نظرية تحليلية"، المؤتمر 18 العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحة، قطر.
- مباركي (بوحفص)، وظائف الجامعة الناشئة بين الطموح وواقع التربية و التعليم في الوطن العربي لمواجهة التحديات ، مخبر التربية و التنمية، دار الغرب للنشر و التوزيع، وهران، 2002.
- مسعي(سمير)، اقتصاد المعرفة في الجزائر : الواقع و متطلبات التحول (دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر)، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- مساك (أحمد)، التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية في ظل العولمة ، مداخلة مقدمة، في الملتقى الدولي الأول حول" الجامعة و النقابة بين التخولات و التطلعات"، نقابة أساتذة التعليم العالي ، الجزائر، يومي 26 و 27 ماي 2010.
- وحاجي العلجة ،جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق: دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع 10،جوان 2013.
- القرار الوزاري رقم 739المؤرخ في 18أكتوبر 2010 المتضمن هيكلة اللجنة الوطنية للتقويم (CNE)
- التقارير المتاحة على موقع الوزارة:
(services.mesrs.dz/e-learning/arabe/pg_nationale_arab.php)

Ouvrages/ Books

-Djebara (Azwaw) et Dubrac(Danielle).La pédagogie numérique :un défi pour l'enseignement supérieur. Les avis du CESE, février 2015,disponible sur (http://www.vie-publique.fr).
- Djeflat (Abdelkader).Building knwledge economies for job creation,increased competitiveness and balanced develpment.Carthage.Tunisia.
-Guyot (Gilles). Quelle fonction pour les universités dans la globalisation ? , ouvrage collectif,Chisinau ,Paris,2012 .
-Railean (Valentin).Introduction .In « Le rôle des universités et des universitaires dans l'économie de la connaissance », Sous la dir, Railean Valentin, Michel Gay et Oleg Curbatow.Ed Chisinau. Paris .2012 .
- Discussion Paper of Federal Ministry for economic cooperation and development,. Innovation policy in selected countries.Germany,november,2008,p,5 and 6 , available on(www.dtz.de)
-le rapport de la banque mondiale du 2019, disponible sur (www.worldbank.org).
- World Bank , Sirvey of ICT and Education in Africa :Algeria country Report. Available on (www.worldbank.org) visited in 10/02/2020 .
- Enseignement superieur et numérique :connectez-vous,Rapport de l'Institut Montaigne,juin 2017,disponible sur (www.institutmontaigne.org).